بهدف جعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً.. عبر تطوير البنية التحتية للقطاع اللوجستي وتنويع الاقتصاد المحلي

محمد بن سلمان يطلق المخطط العام للمراكز اللوجستية بالسعودية

- المخطط يهدف إلى تطوير القطاع اللوجستي ودعم النمو الاقتصادي وتطوير الربط التجاري للمملكة
- المخطط يضم 59 مركزاً على مساحة 100 مليون متر مربع.. وستكتمل جميعها بحلول 2030
- «موانئ» وضعت حجر أساس أكبر منطقة لوجستية متكاملة بالشرق الأوسط بميناء جدة الإسلامي
- استثمارات المنطقة اللوجستية تبلغ 1,3 مليار ريال لتوفير أكثر من 2500 فرص عمل

واس: أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة العليا للنقل والخدمات اللوجستية، المخطط العام للمراكز اللوجستية، الذي يهدف إلى تطوير البنية التحتية للقطاع اللوجستي في المملكة وتنويع الاقتصاد المحلي، وتعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية رائدة ومركز لوجستي عالمي.

وأكد بن سلمان أن إطلاق المخطط العام للمراكز اللوجستية يأتي امتدادا لحزمة من المبادرات المستمرة، وفق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بهدف تطوير القطاع اللوجستي لدعم النمو الاقتصادي وتطوير الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد العالمية، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتوسيع فرص توليد الوظائف، وترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي كونها تمتاز بموقعها الجغرافي الذي يربط ثلاثا من أهم قارات العالم (آسيا وأوروبا وأفريقيا).

ويضم المخطط العام للمراكز اللوجستية 59 مركزا بإجمالي مساحة تتجاوز 100 مليون متر مربع، تتضمن 12 مركزا لوجستيا لمنطقة الرياض، و12 مركزا لوجستيا لمنطقة مكة المكرمة، و17 مركزا لوجستيا للمنطقة الشرقية، و18 مركزا لوجستيا في بقية مناطق المملكة، حيث يجري العمل حاليا في 21 مركزا على أن تكتمل جميع المراكز بحلول عام 2030، كما ستمكن المراكز الصناعات المحلية من تصدير المنتجات السعودية بكفاءة عالية، وكذلك دعم التجارة الإلكترونية لتسهيل الربط بين المراكز اللوجستية ومراكز التوزيع داخل مناطق ومدن ومحافظات المملكة بسرعة كبيرة، بالإضافة إلى توفير إمكانية تتبع عالية وتيسير استخراج تراخيص مزاولة النشاط اللوجستي، خصوصا بعد إطلاق الرخصة اللوجستية الموحدة ومنح الرخصة لأكثر من 1500 شركة لوجستية محلية وإقليمية وعالمية، وإطلاق مبادرة الفسح خلال ساعتين بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

ويمثل قطاع الخدمات اللوجستية إحدى الركائز الواعدة للتنوع الاقتصادي والتنموي بالمملكة، ويشهد حاليا العديد من المبادرات النوعية والتطورات الكبيرة التي تستهدف تحقيق نقلة كبرى نحو تنمية القطاع وتوسيع إسهاماته الاقتصادية والتنموية، حيث تعمل وزارة النقل والخدمات اللوجستية وفق منهجية تسعى الى تنمية صناعة الخدمات اللوجستية، وتعزيز استراتيجية الصادرات، وتوسيع فرص الاستثمار، وتكريس الشراكة مع القطاع الخاص.

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان

الجدير بالذكر أن المملكة حققت في أبريل الماضي إنجازا جديدا في منظومة النقل والخدمات اللوجستية بعد أن قفزت 17 مرتبة عالميا في المؤشر اللوجستي الصادر عن البنك الدولي، حيث تقدمت إلى المرتبة الـ 38 من بين 160 دولة في الترتيب الدولي في مؤشر الكفاءة اللوجستية، كما أطلقت وزارة النقل والخدمات اللوجستية مؤخرا حزمة من المبادرات في القطاع اللوجستي لرفع كفاءة الأداء، وإعادة هندسة الإجراءات، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في هذا القطاع الحيوي، لتعزيز مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي، حيث شملت إطلاق المنطقة اللوجستية الخاصة والمتكاملة في مطار الملك سلمان الدولي بالرياض، وإعلان شركة آبل كأول مستثمر دولي فيها، كما تستهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية الوصول بالمملكة إلى قائمة أفضل 10 دول عالميا ضمن مؤشر الأداء اللوجستي بحلول عام 2030.

أكبر منطقة لوجستية بالشرق الأوسط

وفي سياق متصل، أعلنت الهيئة العامة للموانئ «موانئ» وشركة «ميرسك» عن وضع حجر أساس أكبر منطقة لوجستية متكاملة للشركة في الشرق الأوسط بميناء جدة الإسلامي، باستثمارات تبلغ 1,3 مليار ريال، وتوفر أكثر من 2500 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وذلك بحضور نخبة من مسؤولي القطاعين البحري واللوجستي.

ويأتي ذلك في إطار المبادرات التي أطلقتها «موانئ» بهدف تطوير وطرح فرص استثمار المناطق اللوجستية للقطاع الخاص، وزيادة عدد المناطق اللوجستية التي تشمل إعادة التصدير لتصل إلى 30 منطقة بحلول عام 2030، تماشيا مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية بترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي ومحور التقاء ثلاث قارات.

وتقدم المنطقة الجديدة التي تأتي على مساحة 225 ألف متر مربع، مجموعة من الحلول اللوجستية النظيفة التي تعمل على ربط وتسهيل حركة سلاسل التوريد، والتعامل مع أحجام سنوية تقترب من 200 ألف حاوية مكافئة عبر منتجات مختلفة، ومن المتوقع الانتهاء من الأعمال خلال الربع الأول لعام 2024.

وتضم المنطقة مناطق تخزين وتوزيع تستوعب صادرات وواردات البضائع العامة، ومخازن لاستيعاب المنتجات الغذائية المبردة، بالإضافة إلى منطقة لإعادة الشحن، والشحن الجوي، وشحن البضائع LCL، ومركز لتنفيذ التجارة الإلكترونية، بتصاميم ذات كثافة تخزين عالية، وحلول ميكانيكية رائدة.

وفي السياق ذاته، تعمل المنطقة باستخدام الطاقة المتجددة وتطبيق حلول لإزالة الكربون من الخدمات اللوجستية لتحقيق صافي صفر بحلول عام 2040، حيث يتم تشغيلها بنسبة 100٪ بالطاقة الشمسية المولدة من الألواح الشمسية على الأسطح والموزعة على 65 ألف متر مربع، كما ستكون الشاحنات المستخدمة في النقل عبارة عن سيارات كهربائية لتقليل الانبعاثات بشكل فعال.

وتعمل المنطقة وفق نظام متطور لإدارة المستودعات، يطبق التقنيات الحديثة والحلول الرقمية لإدارة المخزون بكفاءة، ويتيح خاصية التتبع على مستوى الوحدة، كما سيتم توفير لوحة معلومات متقدمة في تحسين الكفاءات وبناء ميزة تنافسية للمستفيدين من المستوردين والمصدرين والوكلاء المحليين، إضافة إلى وجود أكاديمية نسائية داخلية تقدم برامج تدريب مخصصة للمرأة.

ضمن مساعي البنك لإفساح المجال أمام الكوادر الوطنية لتولي المناصب القيادية

فيصل العدساني مديراً عاماً للخدمات المصرفية للشركات في «الخليج»

بعد حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي، أعلن بنك الخليج ترقيه فيصل عبدالوهاب العدساني إلى منصب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات. يأتي ذلك ضمن مساعي البنك المتواصلة لإفساح المجال أمام الكوادر الوطنية لتولي المناصب القيادية، انطلاقا من استراتيجية البنك لعام 2025.

وشغل العدساني منصب نائب مدير عام الخدمات المصرفية للشركات خلال الفترة من 2021 إلى 2023، وذلك قبل أن يتولى منصب المدير العام بالوكالة لعدة أشهر، قبيل الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي لتوليه المنصب بالأصالة.

ويمتلك العدساني خبرة مصرفية واسعة تصل إلى نحو 19 عاما، شغل خلالها العديد من المناصب والمسؤوليات في بنك الخليج، إذ التحق بالعمل في البنك منذ عام 2004، وتدرج خلال تلك الفترة في العديد من المواقع، إلى أن وصل لمنصب نائب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2019، حيث كان يشرف على الشركات متعددة الجنسيات ـ وشركات النفط والغاز.

فيصل العدساني

ويحمل العدساني درجة البكالوريوس في التمويل من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأميركية، وحاصل على عدة دورات في الإدارة من كلية هارفارد للأعمال، والمعهد الأوربي لإدارة الأعمال «إنسياد»، وجامعة بيركلي بكاليفورنيا.

وتتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل ضمن بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام، وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يملكها البنك، يمنح عملاءه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة.

وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على جميع المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات الاستدامة المتنوعة، والمختارة بشكل استراتيجي داخل البنك وخارجه.

كجزء من استراتيجية البنك الهادفة للاستثمار بالكفاءات الوطنية

محمد الزنكي مديراً عاماً للخدمات المصرفية للشركات في «برقان»

مستكملاً تنفيذ خطته الاستراتيجية التي تجسد التزامه طويل الأمد وتركيزه على الاستثمار في الكفاءات الوطنية، أعلن بنك برقان عن ترقية محمد نجيب الزنكي ليتسلم منصب المدير العام للخدمات المصرفية للشركات، وذلك بعد موافقة بنك الكويت المركزي.

ومن خلال منصبه الجديد في البنك، سيسهم الزنكي في قيادة العمليات المصرفية التي يوفرها البنك لعملائه من الشركات، ما يعزز النمو والتوسع في إحدى أبرز قطاعات البنك، إلى جانب الارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها لهذه الشريحة.

وتأتي هذه الخطوة في إطار سلسلة من التعيينات والترقيات المتواصلة داخل إدارات البنك، وذلك كجزء من توجهات البنك إلى الاستثمار في رأسماله البشري وتمكين الكفاءات المحلية المتميزة، خاصة في المناصب القيادية.

كما أن هذه الترقية تؤكد من جديد حرص البنك على رعاية وتطوير قدرات موظفيه وترسيخ ثقافة التطور وديناميكية النمو المستدام، من أجل المضي قدما نحو تحقيق أهداف خطة التغيير المستقبلية للبنك.

محمد الزنكي

وبهذه المناسبة، تقدم الرئيس التنفيذي ـ الكويت بالوكالة فاضل عبدالله، بالتهنئة إلى محمد نجيب الزنكي، مشيدا بما يحمله من سجل حافل بالنجاحات والتميز، وما يمثله ذلك من عامل إيجابي سيسهم في الارتقاء بالخدمات المصرفية المصممة للشركات إلى مستوى أكثر جودة وموثوقية، كما تمنى للزنكي مزيدا من الإنجازات في منصبه الجديد.

ويتمتع الزنكي بأكثر من 18 عاما من الخبرة في القطاع المصرفي، بما فيها مسيرته المهنية مع بنك برقان على مدى عقد من الزمن، والتي بدأت في عام 2010 إذ تولى منصب مدير أول لعلاقات الشركات، ثم رئاسة وحدة المقاولات في البنك من 2015 إلى 2017، ليتم تعيينه بعدئذ رئيسا للخدمات المصرفية للشركات ـ مساعدا للمدير العام في 2018، وكان قد أثبت نجاحا لافتا في إدارة المؤسسات المالية، ليكون ذلك دليلا على قدراته وكفاءته في تحقيق الإنجازات ودفع عجلة نمو أعمال البنك بكل قطاعاته.

جدير بالذكر، أن الزنكي حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بالتيمور في الولايات المتحدة الأميركية، وشهادة عليا في مجال الاستثمار من الهيئة العامة للاستثمار في الكويت، إضافة إلى كونه خريجا من مجموعة برامج التعليم التنفيذي في جامعة هارفارد للأعمال وكلية إدارة الأعمال الدولية «INSEAD».

على الرغم من انخفاض معدلات التضخم من مستوى 8,3٪ في أغسطس 2022 إلى 3,2٪ حالياً

«الوطني»: «الفيدرالي» سيواصل التشديد النقدي لإعادة التضخم إلى 2٪

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني، ان الخطاب الذي ألقاه رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول خلال ندوة جاكسون هول كان أشبه بالتصريحات التي أدلى بها العام الماضي، والتي حذر خلالها من أن الاقتصاد قد يعاني من «بعض الألم» عند تخفيض معدلات التضخم مرة أخرى.

إلا انه هذه المرة وصل معدل التضخم السنوي إلى 3,2٪ مقابل 8,3٪ في أغسطس 2022، ما يفسح المجال لتهدئة مخاوف الأسواق. ودعا باول إلى مزيد من الحزم في مكافحة ارتفاع الأسعار، محذرا من أنه قد تكون هناك حاجة إلى مواصلة رفع الفائدة.

وعلى الرغم من اعترافه بإحراز تقدم بوتيرة بطيئة وجيدة، إلا أنه أضاف أن التضخم لايزال أعلى من المستوى الذي يشعر فيه صناع السياسة النقدية بالارتياح ولم يقدم سوى مؤشرات محدودة على أن البنك المركزي سيقوم بتيسير سياساته في أي وقت قريب.

وقال باول: «على الرغم من أن التضخم قد انخفض من ذروته ـ وهو تطور مرحب به ـ إلا أنه لايزال مرتفعا للغاية، ونحن على استعداد لرفع أسعار الفائدة أكثر إذا كان ذلك مناسبا، ونعتزم الحفاظ على السياسة النقدية عند مستوى تقييدي حتى نكون واثقين من أن التضخم يتحرك بشكل مستدام نحو المستوى المستهدف».

كما عارض باول التكهنات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يرفع المستوى المستهدف للتضخم، وهي الفكرة التي نوقشت بشدة من الأكاديميين في الأشهر الأخيرة. وقال: «إن نسبة 2٪ هي مستوى التضخم المستهدف، وستظل كذلك».

وقد نما الاقتصاد الأميركي بنسبة 2,4٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام، وهي قراءة قوية وغير متوقعة دفعت العديد من الاقتصاديين إلى رفع توقعاتهم للربع الثالث من العام وإعادة النظر في احتمالات الركود. وعلى الرغم من أن البيانات تصب إلى حد كبير في مصلحة الاحتياطي الفيدرالي، إلا أن باول أشار إلى أنه من السابق لأوانه إعلان النصر.

وقال: «إن القراءات الشهرية المنخفضة للتضخم الأساسي في يونيو ويوليو كانت موضع ترحيب، لكن شهرين من البيانات الجيدة ليست سوى بداية لما يتطلب الأمر لبناء الثقة في أن التضخم يتحرك نحو المستوى المستهدف بشكل مستدام».

باختصار، تتوافق التصريحات المرتقبة مع خطاب باول حتى الآن في العام 2023، والتي تؤكد أن التركيز ينصب على استقرار الأسعار، ويظل الاستمرار على نهج التشديد النقدي مطروحا على الطاولة لإعادة التضخم إلى مستوى 2٪.

وفي هذا السياق ارتفعت عائدات السندات وتذبذب أداء الأسهم بعد أن أشار باول إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيبقي على سياساته النقدية المتشددة لفترة أطول. وارتفع الدولار يوم الجمعة، إذ أنهى المؤشر تداولات الأسبوع مرتفعا بنسبة 0,62٪، مما دفع اليورو والجنيه الاسترليني للتراجع إلى 1,0804 و1,2577 على التوالي.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw